



أمكانية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الاشكالية والنتائج

م. م. ميادة حسن رحيم

المستخلص

مما لا شك فيه ان الانفتاح على العالم الخارجي والتفاعل معه يعد لمن الضروريات لتطوير اقتصادات الدول من خلال التجارة وتبادل الخبرات والمهارات وغيرها، وتمثل منظمة التجارة العالمية القطب الرئيسي من اقطاب العولمة والمسؤولة عن كافة العمليات التجارية في السلع والخدمات والملكية الفكرية في كافة انحاء العالم وهي تسعى لأن تجذب جميع دول العالم للانضمام اليها ومنها العراق لتكون منافسة عالمية في القطاعات سابقة الذكر ، وتمر الآن دول العالم خصوصاً النامية منها في صراع بين القبول والانصياع لشروط المنظمة و الانعزال عن العالم الخارجي التي ستفرضها عليه المنظمة ، ويتناول بحثنا أثر العولمة على الاقتصاد العراقي واستعداد العراق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية خصوصاً وأنه أنتقل من الاقتصاد المخطط المركزي الى الحرية الاقتصادية وفتح باب التجارة والاستيراد من كافة دول العالم في ظل الاختلالات الاقتصادية التي يعاني البلد منها وفق مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تتمثل في البطالة والتضخم والنشاط الاقتصادي والميزان التجاري للبلد

Abstract

There is no doubt that opening up to the outside world and interact with one of the necessities and inevitable for the development of the economies of countries through trade and exchange of experiences and skills, among others, The World Trade Organization pole president of the poles of globalization and responsible for all business operations in goods and services and intellectual property in all parts of the world which is seeking to attract all the nations of the world to this world organization, including Iraq to be a global competition in the aforementioned sectors, And now going through the world, especially developing ones in the conflict between acceptances and to comply with the terms of the organization, And the willingness of Iraq to join the World Trade Organization in particular, and he moved from the central planned economy to economic freedom and open trade and import door of all countries of the world in light of the economic imbalances that the country which is suffering according to macroeconomic indicators and represented in unemployment and inflation and economic activity and trade balance of the country

المقدمة

بدأت العولمة تأخذ اهمية كبيرة وحيزاً في جميع دول العالم ولابد من التكيف معها بطريقة ايجابية وأخذ مكاسبها وتقليل آثارها السلبية في مجالاتها (السلعية والخدمية والفكرية) وتمر الآن دول العالم خصوصاً النامية منها في استمرار ضغوط الدول الصناعية المتقدمة على تلك الدول لتجد لها منفذ لتصرف منتجاتها في الاسواق واستكمال سيطرتها على العالم بكل جوانبه ونشر ثقافتها الغربية وعولمتها واذابة تقاليد وعادات المجتمعات النامية وضمها الى القالب الغربي العالمي الجديد فظهرت مجموعة من الفوائد التي لا شك ان تستفاد منها الدولة النامية اذا ما تعاملت بحذر وحكمة وتأتي مع هذه المنظمة من فترات التفاوض الطويلة لبعض الدول فظلا عن الامتيازات التي تمنح للدول الاعضاء ولو بشكل مؤقت والتي قد تستفاد منها الدول النامية وخصوصاً أستثمار موقفيها بشكل مراقب ومنها العراق والتي تعطىها بعض الوقت لدراسة الموضوع للوصول الى أفضل الامتيازات التي من الممكن الحصول عليها فهي الآن تعيش صراع بين القبول والانصياع لشروط المنظمة ، او الانعزال عن العالم الخارجي والعزلة التي ستقرضها عليه المنظمة ، ويتناول بحثنا أثر العولمة على الاقتصاد العراقي واستعداد العراق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية خصوصاً وأنه أنتقل من الاقتصاد المخطط المركزي الى الاقتصاد المفتوح و الحرية الاقتصادية وفتح باب التجارة والاستيراد من كافة دول العالم في ظل الاختلالات الاقتصادية التي يعاني البلد منها وفق مؤشرات الاقتصاد الكلي وتتمثل في البطالة والتضخم والنشاط الاقتصادي والميزان التجاري للبلد ، ولذلك فقد قسم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول مفهوم وانشطة منظمة التجارة العالمية والقطاعات التي تسعى لتحريرها من القيود ، في حين تناول المبحث الثاني الامكانيات المتاحة للعراق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفق المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة من البطالة والتضخم والتنمية الاقتصادية والتوازن الخارجي ليأتي بعد ذلك المبحث الثالث ليبين الدراسات السابقة ورؤى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفق الايجابيات والسلبيات الناتجة وأهم نقاط القوة والضعف في الاقتصاد العراقي ثم ليعرض أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث والتوصيات التي وضعها الباحثين مع المصادر التي اعتمدت لانجاز البحث.

مشكلة البحث

المشكلة التي يطرحها البحث هي عدم وجود رؤية واضحة في إمكانية وأستعداد العراق للدخول للعولمة من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في ظل وضعه الاقتصادي الحالي وأثر ذلك على الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي ،

فرضية البحث

يفترض البحث ان العراق حالياً لا يمكن له ان ينظم الى منظمة التجارة العالمية قبل ان يقوم بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية وان يعالج مشاكل الاقتصاد الكلي ،

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل الواقع الاقتصادي العراقي وفق معطيات المؤشرات الاقتصادية الكلية ومعرفة إمكانية العراق وموقعه من العولمة بصورة عامة ومن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية خصوصاً،



منهجية البحث

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة من المصادر الرسمية في العراق.

المبحث الاول - منظمة التجارة العالمية والدول النامية

1-1 - لمحة تاريخية عن منظمة التجارة العالمية W,T,O,

نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات GATT (جولة الأورجواي : 1986 . 1994م) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 1/1/1995م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، التي نشأت عام 1947م فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية، وقد تناولت العديد من المواضيع ضمن جولاتها منها (التعريفات الجمركية، الإجراءات الحدودية، مكافحة سياسة الاغراق، الاجراءات والتدابير غير الجمركية ، الخدمات ، الملكية الفكرية ، تسوية المنازعات ، المنسوجات ، الزراعة ، وآخرها انشاء منظمة التجارة العالمية) حيث بدأت هذه الجولات من عام 1947 وأنتهت عام 1994 في اورغواي التي تمخض عنها الاعلان عن انشاء منظمة التجارة العالمية ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة الأورغواي، حتى شهر شباط للعام 1997 حيث تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أورجواي، في نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية، كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في جنيف عام 1998 على دراسة مواضيع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية، وتسعى المنظمة أن تستمر في المفاوضات التجارية الخاصة بدورة الدوحة التي انطلقت في عام 2001 ضمن الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية وذلك من أجل تعزيز المشاركة العادلة للبلدان الأكثر فقراً والتي تمثل غالبية سكان العالم، وتشارك الآن 160 دولة بعضوية منظمة التجارة العالمية في حين 24 دولة بصفة مراقب ومن ضمنها العراق حسب احصائيات عام 2014⁽¹⁾.

1-2 - مفاوضات الدول النامية مع منظمة التجارة العالمية .

أصبحت متطلبات الاندماج والدخول الى النظام العالمي الجديد بأقطابه الثلاث وخصوصاً للمنظمة الجديدة أكثر تعقيداً وأشد تكلفة وذلك لأن الدول المؤسسة لهذه المنظمة خاضت ثمان جولات من المفاوضات الشاملة الشاقة عبر نصف قرن (1947-1994م) حتى نجحت في الاتفاق على النظام التجاري العالمي الذي يعظم لها مكاسبها التجارية ويحقق لها النفاذ للأسواق ، ولذا فإن الدول المتأخرة عن هذه المفاوضات

¹ منظمة التجارة العالمية من الموقع الالكتروني www.wto.org

مطالبة بالانصياع لأحكام هذه الاتفاقيات وتقديم التزامات وخوض مفاوضات طوية وشاقة ، ويجب ان تكيف نفسها مع المتطلبات والشروط التي وضعتها تلك الدول منذ عام 1947، فالدول الراغبة في الانضمام تتقدم بطلب للمنظمة ، وعند الموافقة المبدئية يطلب منها تقديم وثيقة شاملة عن سياسيات الدول التجارية والمالية والاستثمارية وحماية حقوق الملكية الفكرية والنظام القضائي العام وطرق التقاضي وسبل التظلم كما تقدم الدولة الراغبة بالانضمام أعضاء فريق التفاوض الذين يجب أن يكونوا من موظفي الدولة الرسميين ، ولذلك نجد ان معظم الدول بدأت بالتفاوض بحذر وعناية وقد يستغرق ذلك سنوات طوال لكي تحصل على بعض الامتيازات او الاستثناءات او غيرها من المكاسب فنجد أن الصين مثلاً استغرقت 15 سنة حتى انضمت الى المنظمة، وتايوان 12 سنة وروسيا 10 سنوات والجزائر مازالت تتفاوض منذ 20 سنة ، أما السعودية فاستغرقت 8 سنوات، بينما احتاجت الكويت إلى يوم واحد فقط حتى انضمت الى منظمة التجارة العالمية ، وبعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل من ممثلي الدول الراغبة في المشاركة ممن ترتبط علاقاتهم التجارية مع الدول الراغبة في الانضمام ويحدد له رئيس ، وذلك للإشراف على عملية المفاوضات ، ومناقشة تقرير فريق العمل (وثيقة أو بروتوكول الانضمام) ويختلف عدد الدول المشكلة لفريق العمل المفاوضات حسب النقل الاقتصادي للعضو المستجد فبينما كان فريق العمل المعني بانضمام تايوان 26 دولة وعمان 23 دولة والأردن 19 دولة كان العدد في حالة روسيا 63 دولة ، والصين 58 دولة ، والسعودية 52 دولة وخلال المفاوضات تمنح الدولة صفة مراقب لحضور اجتماعات لجان المنظمة ومؤتمراتها⁽¹⁾.

وتتركز رغبات الدول الأعضاء في المنظمة أثناء المفاوضات مع الدولة المستجدة على فئات السلع التي تنتجها هذه الدول ، حيث تتركز طلبات الوفد الأمريكي عادة على القمح والشعير والذرة والمعدات الثقيلة والأجهزة والطائرات والسيارات وتركز دول الإتحاد الأوروبي المفاوضات على منتجات اللحوم والألبان والحديد والصلب والمنسوجات ، وسويسرا على الساعات والمجوهرات ، والهند وسريلانكا وتايلاند على الشاي والأرز والفواكه ، واليابان وكوريا وماليزيا على الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات والمعادن والأخشاب ، والنرويج على الأسماك ، وتركيا على المنسوجات والسجاد ، ونيوزلندا وأستراليا على المواد الغذائية والحبوب وهكذا بقية الدول⁽²⁾، وتمر هذه المفاوضات عبر ثلاث مسارات تفاوضية متوازية ، فبعد تقديم المعلومات اللازمة عن جميع أوجه الاقتصاد والأنظمة وتقديم العروض الأولية الخاصة بالنفذ لسوق السلع والخدمات تجري مفاوضات بين مجموعة من الدول الأعضاء وبين الدولة المستجدة تسمى مفاوضات متعددة الأطراف (plurilateral) للتأكد من تطابق أنظمتها مع اتفاقيات المنظمة الأساسية ، وفي نفس الوقت تجري المفاوضات الثنائية (Bilateral) بشأن هذه العروض حتى يتم الاتفاق النهائي الذي يوضع في وثيقة تسمى الجداول الموحدة النهائية للالتزامات في السلع والخدمات ، يُضمن في تقرير فريق العمل

¹ ناصر، أبراهيم ، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية، بحث منشور ضمن تقارير اللجنة الوزارية السعودية المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، 2005 ، ص 4.

² ناصر، أبراهيم ، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية، مصدر سابق ص5.



الذي يتم إقراره من خلال مفاوضات متعددة الأطراف مع جميع الدول الأعضاء (multilateral) بحيث يتضمن بروتوكول الانضمام الوثائق الثلاث المعبرة عن نتائج المفاوضات الثلاث المتفق عليها وهذه الوثائق هي : جداول عروض السلع والخدمات الموحدة للالتزامات (Unified Schedules of Commitments) وتقرير فريق العمل (Work Party report) والأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة عن الدولة (Legislation)⁽¹⁾،

1 - 3 - أنشطة منظمة التجارة العالمية (WTO)،

تغطي منظمة التجارة العالمية بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة أكثر مما كانت اتفاقية الجات تغطيها وهي : تجارة السلع وعددها (7177) سلعة وتحكمها اتفاقية الـ (GATT94) ، وتجارة الخدمات وتشمل (12 قطاعاً رئيسياً و 155 قطاعاً فرعياً) وتحكمها اتفاقية الـ (GATS) ، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وهي ثمان اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه الحقوق التي تحكمها اتفاقية الـ (TRIPS) وبذلك فإن الاتفاقيات الثلاث (GATT و GATS و TRIPS) هي محور عمل منظمة التجارة العالمية التي سنتناولها بشئ من التفصيل.

1 - 3 - 1 - قطاع السلع (GATT94) :

السلع الصناعية والزراعية المصنفة لدى المنظمة تبلغ 7177 سلعة ، وتحكم تجارة هذه السلع الاتفاقية العامة بالتعريفات الجمركية والتجارة (الجات 1994 GATT المحدثه من جات 1947) وتبلغ السلع الصناعية فيها (5857) وتشكل نسبة 82 % في حين تبلغ السلع الزراعية 1320 سلعة تعادل 18 % من إجمالي السلع المصنفة في المنظمة، ويخضع تنظيم التجارة الدولية في قطاع السلع فقط إلى 20 اتفاقية و 3 مذكرات تفاهم وعلى رأسها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT 1947) والتي أبرمت بين الأطراف المتعاقدة عام (1947م) وعدلت عام 1994 لتكون إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (GATT 1994) ومن أبرز المشكلات بين الدول المتقدمة والدول النامية في تجارة السلع هي

1. ستخضع السلع الصناعية في الدول النامية الى منافسة ضارية من الدول الاكثر تقدماً في الصناعة في الوقت الذي لاتجد فيه الصناعة المحلية سنداُ او دعماً او حماية وفق شروط النظام العالمي الجديد وهكذا فقد ينحسر القطاع الصناعي النامي والمحدود اصلاً،
2. تطالب الدول المتقدمة الدول النامية بتخفيض السقوف الجمركية على الواردات الزراعية اليها بينما تطالب الدول النامية الدول المتقدمة بتخفيض الدعم الزراعي المقدم لمزارعيها وعدم دعم الصادرات الزراعية في بلدانها لكي تشجع على المنافسة العادلة بين الصادرات من الدول النامية والمنتجات الزراعية الى الدول المتقدمة فضلا عن تحمل الدول النامية اعباء اكبر في حال تأمين احتياجاتها من الاسواق الخارجية⁽²⁾ .

¹ منظمة التجارة العالمية من الموقع الالكتروني www.wto.org

² د . عبد الرحمن ، أسامة ، تنمية التخلف وأدارة التنمية - ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 ، ط3 ، ص 99.



1. يؤدي تحرير التجارة الى مخاطر مؤكدة خصوصاً تلك الدول التي تعتمد على استيراد الغذاء وسوف تتحمل اعباء اكبر من تامين احتياجاته من الاسواق الخارجية وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء المرتفع اصلاً ،

2. ارتفاع اسعار السلع الاكثر تقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تمتلك الدول المتقدمة ناصية انتاجها وتطويرها ولا تنافسها الدول النامية بشيء وتكون عبارة عن سوق أستهلاكي لتلك التقنيات الحديثة او العبث بها دون معرفة وبالتالي تكون عبارة عن تكاليف واعباء فقط تتحملها الدولة النامية دون الاستفادة منها بالشكل الصحيح⁽¹⁾،

1 - 3 - 2 - قطاع الخدمات (GATS) ،

الخدمات هي جميع الأنشطة التجارية في السلع غير الملموسة مثل الاتصالات والتعليم والبنوك وتحكمها الاتفاقية العامة في الخدمات (GATS)، و يغطي هذا القطاع في منظمة التجارة العالمية جميع الأنشطة الخدمية فيما عدا التي تقع في نطاق صلاحيات الحكومة مثل خدمات المصارف المركزية ، والتأمينات والرعاية الاجتماعية ، ودوائر تقاعد الموظفين والتي لا تقوم على أساس تجاري ولا تنافس الخدمات التي يقدمها الآخرون ، ويصنف قطاع الخدمات لدى المنظمة إلى (12 قطاعاً رئيسياً و 155 قطاعاً فرعياً) كما ذكرنا سابقاً وأكبر نسبة في فتح أسواق الخدمات حصلت في الدول المتقدمة كاستراليا وسويسرا وأمريكا ثم الاتحاد الأوروبي والأقل نسبة حصل في الدول النامية مثل مصر والهند وإندونيسيا والأرجنتين والسعودية والاردن وغيرها وتم حجب العديد من القطاعات الرئيسية والفرعية في معظم الدول لأسباب دينية وأمنية وصحية وبيئية استناداً إلى المادة (14) من اتفاقية (GATTS) الخاصة بقطاع الخدمات ، اما القطاعات الرئيسية هي⁽²⁾.

1. خدمات الاتصالات ومن ضمنها الاتصالات الهاتفية والسمعية والبصرية والبريد.
2. خدمات الإنشاءات وما يتعلق بها من خدمات هندسية .
3. خدمات الأعمال ومن ضمنها الخدمات المهنية والعقارية وخدمات التأجير .
4. خدمات التوزيع ومن ضمنها خدمات البيع بالوكالة وتجارة الجملة والتجزئة وعقود الامتياز .
5. الخدمات التربوية وتشمل التعليم بكافة مراحل تعليم الكبار .
6. الخدمات البيئية ومنها خدمات الصرف الصحي وتصريف النفايات والنظافة الصحية.
7. الخدمات المالية ومن ضمنها التأمين والبنوك .
8. الصحة والخدمات الاجتماعية ذات العلاقة .
9. خدمات السياحة والسفر وما يتعلق بها .
10. الخدمات الثقافية والترفيهية والرياضية .
11. خدمات النقل ومن ضمنها النقل البحري والبري والجوي.

¹ د . عبد الرحمن ، أسامة ، المصدر السابق ص 101 .

² منظمة التجارة العالمية الموقع الالكتروني www.wto.org



12. خدمات أخرى غير واردة في أي قطاع مثل الخدمات المتصلة بالتجارة الإلكترونية عن بعد ، وإدارة الموارد الطبيعية كالطاقة ، والخدمات المقدمة من أجهزة حكومية مثل تشكيلات وزارة الداخلية ومنها اصدار جوازات السفر والجنسية وغيرها ، وشؤون الطيران المدني، كذلك القواعد واللوائح الخاصة بالهجرة من بلد إلى آخر وغيرها .

1 - 3 - 3 - قطاع حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):

يقصد بالملكية الفكرية منح أصحاب الأفكار الحق في تملكها والاستفادة المادية منها عن طريق حمايتها خلال فترة معينة ومنع الآخرين من التعدي عليها دون موافقة أو ترخيص من مالكيها وقد صارت إحدى مجالات التجارة الدولية خلال مفاوضات جولة الأورجواي التي انتهت بإعلان منظمة التجارة العالمية في مراكش وتضمينها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية "تريس" TRIPS" تنحصر هذه الاتفاقية في مجالات ثمانية هي⁽¹⁾:

1. حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها،
2. العلامات التجارية ،
3. المؤشرات الجغرافية،
4. المعلومات السرية (الأسرار التجارية) ،
5. النماذج الصناعية ومدة الحماية 10 سنوات ،
6. براءات الاختراع ومدة الحماية 20 سنة ،
7. التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ومدة الحماية 10 سنوات ،
8. الأصناف النباتية ومدة الحماية من 20-25 سنة ،

المبحث الثاني

مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق وامكانية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

2 - 1 - مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي .

من البديهي ان أي دولة ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يجب عليها ان تقوم أولاً بدراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل عام وتحليلها بشكل دقيق فظلاً عن القيام بدراسات ذات أبعاد (اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ، ثقافية ، ، الخ) وكذلك الحال في العراق ، لذلك سنحلل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق ومعرفة إمكانية انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتأثير ذلك على الاقتصاد العراقي⁽²⁾.

¹ منظمة التجارة العالمية الموقع الالكتروني www.wto.org

² د ، الوادي ، محمود حسين ، و د. العيسوي ، كاظم جاسم ، الاقتصاد الكلي - تحليل نظري وتطبيقي ، عمان ، دار المسيرة ، 2007 ، ط 1 ، ص 28.



2-1-1- مؤشر البطالة ،

يمكن القول ان من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في البلد هو تحقيق الاستخدام الشامل لجميع عناصر الانتاج وتلافي الهدر والضياع والتلف والاستخدام غير العقلاني للموارد الاقتصادية ، وبما ان العراق يمتلك موارد بشرية هائلة وبنسبة نمو (3 %) بعدد سكان بلغ أكثر من (36) مليون نسمة حتى عام 2014 ويقسمون الى (69,7%) في الحضر و (30,3%) في الريف في حين تبلغ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم من (15 - 45 سنة) أكثر من (50%)⁽¹⁾ نستنتج من هذا ان هناك نسبة عالية من السكان يمكن الاعتماد عليهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة الا ان نسبة (11,9%) من هذه الفئة تعاني من البطالة ونسبة (14,2%) لدى الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم من (15 - 24 سنة) لذا من الضروري ان تحل مشكلة البطالة ويجاد فرص العمل لتجنب هدر طاقات الموارد البشرية كما اسلفنا⁽²⁾.

2-1-2- مؤشر التضخم ،

هدف السياسة الاقتصادية العامة للدولة هو العمل على المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار حيث يؤدي عدم الاستقرار الى الفوضى في النشاط الاقتصادي ويلحق اضراراً كبيرة في الاقتصاد القومي ، فأرتفاع مستوى الاسعار يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية وانخفاض القوة الشرائية للعملة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ويقود ذلك الى الركود الاقتصادي ، ويعاني الاقتصاد العراقي من هذه الظاهرة لسنوات طوال وتتم معالجتها من خلال السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي ووزارة المالية حتى بلغت نسبة التضخم (1,9%) عام 2013 وهي نسبة عالية بالنسبة للعراق واحتياطياته النقدية والذهبية،

2-1-3- التنمية الاقتصادية ،

تعمل الدول النامية ومنها العراق على تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية وفق مؤشرات مختلفة وسنركز على المؤشر الاقتصادي الذي يأخذ معيار الدخل القومي والنتاج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة نمو السكان ، فقد بلغت نسبة نمو الدخل القومي في عام 2013 (6,2%) عن عام 2012، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (6,9) م/د بنسبة نمو (3,5%) عن 2012 ، وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي عام 2013 (6,6%) عن 2012 وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (7,7) مليون / دينار ، عام 2013 بأرتفاع نسبة (3,9%) عن 2012 ، ولو قارناها بمعدل نمو السكان في العراق البالغة (3%) سنوياً ووفق هذا المعيار فمن الناحية النظرية أن العراق يحقق تقدم في التنمية الاقتصادية وبالتالي يجب ان يقود ذلك الى انخفاض معدل الفقر والبطالة وانخفاض نسبة التضخم، لكن لو نحل مصدر هذا الدخل والناتج نجد انه يعتمد على النفط بسببة كبيرة جداً فقد أحتل (72,3%) من مجموع الأنشطة السلعية في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة تصل الى (95%)

¹ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، العراق بعيوننا ، 2015 ، ص 5.

² وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، العراق أرقام ومؤشرات ، 2014 ، ص 7.

من الدخل القومي وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على نشاط النفط الخام في تحقيق معدلات عالية من الدخل القومي والنتاج المحلي الاجمالي⁽¹⁾.

2- 1- 4- التوازن الخارجي ،

يعتبر التوازن الخارجي من المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة التي تبين التوازن في العلاقات الدولية التجارية مع العالم الخارجي ، وان تحقيق التوازن بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات يتمثل بتحقيق توازن الميزان التجاري والذي يعتبر عنصراً من عناصر ميزان المدفوعات للدولة ، ونلاحظ ان الميزان التجاري غير متكافأ بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة لانخفاض اسعار المواد الاولية مثل النفط الخام التي تشكل معظم صادرات العراق وبين أسعار السلع المصنعة التي يستوردها البلد والتي تميل اسعارها الى الارتفاع بشكل مستمر كما ان الميزان التجاري العراقي للصادرات السلعية مقارنة بالواردات السلعية أشارته سالبة دوماً وتصل نسبة الصادرات الى الواردات من (0,4%) الى (1,1%) كما في الجدول رقم (1) أدناه وهي نسبة متدنية جدا أما نسبة الصادرات الاجمالي مع النفط الى الواردات الاجمالية بلغت (167,7%) الى (268,8%) محققة بذلك فائض في الميزان التجاري وهو يبين الخلل الكبير والتشوه في مكونات الميزان التجاري وأعماد العراق على النفط الخام فقط في التصدير ، كما مبين في الجدول ادناه

جدول (1) الميزان التجاري العراقي لسنة 2011، 2012، 2013 (مليون دينار)

التفاصيل / السنة	2011	2012	2013
الصادرات السلعية 1/	261829.6	294,0	339,4
الواردات السلعية 2/	54039634.2	19123,5	28454,0
الميزان	-53777804.6	-18829,5	-28114,6
النسبة 2 / 1	% 0,4	% 1,5	% 1,1
الصادرات مع النفط 3/	97379080.8	94391,5	89741,9
الواردات مع النفط 4/	58037545.3	24443,2	33383,7
نسبة 4 / 3	%167,7	% 386,1	% 268,8

المصدر : - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات مديرية احصاء التجارة ، الاستيرادات لسنة 2011 ، ص 4 ، ونفس المصدر ، تقرير العراق بعيوننا لسنة 2015 ، ص 40 ، والصف 5 و8 من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجدول .

2- 2- أستعداد العراق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

للعراق رغبة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والانفتاح للعالم الخارجي خصوصاً بعد ان كان الاتجاه العام قبل عام 2003 يعتبرها أمبريالية وتدخل وسيطرة امريكية على العالم ، حتى تغير الوضع بعد عام 2003 الى موقف معاكس كلياً عما كان عليه والمناداة بالانضمام للمنظمة وعدم تقويت فرصة التطور والتقدم التي تتاح من خلال ذلك وتم قبول طلب العراق للانضمام بصفة مراقب عام 2004. وكما تقدم في

¹ 1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الاولية السنوية للنتاج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة 2013 ، بغداد ، 2015 ، ص ص 3 - 4 .



بحثنا ان منظمة التجارة العالمية أنشأت بعد مفاوضات مضمينة لسنوات طويلة من (1947 - 1995) بين الدول الصناعية المتقدمة لتحصل كل دولة على أفضل مميزات ومكاسب ، اي بين طرفين (قوي - قوي) اما بعد ان حققت مكاسبها وبدأت لاحقاً تتعرض لازمات اقتصادية بحسب طبيعة النظام الرأسمالي من كساد وغيرها فأتجهت تلك الدول لاسواق الدول النامية لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية ، واغراق اسواقها بالبضائع ، وللحصول على المواد الاولية ومستلزمات الانتاج منها فبدأت مفاوضات جديدة بين طرفين (قوي - ضعيف) ونجد الآن ان المفاوضات تكون بين دولة متقدمة لديها فائض من انتاج معين مع دولة نامية لديها عجز تام من هذه السلعة وترغب بالحصول عليها، وخلال ذلك وضعت الدول المتقدمة بعض الامتيازات (المؤقتة) للدول النامية وشروط للانضمام وتكون تلك الدولة النامية بصفة دولة مراقبة لكي تنهياً للدخول الى النظام العالمي الجديد في منظمة التجارة العالمية W,T,O والعراق الآن أحد هذه الدول من مجموع (24) دولة بصفة مراقب والتي تعطيها بعض الوقت لدراسة الموضوع للوصول الى أفضل الامتيازات التي من الممكن الحصول عليها⁽¹⁾، ومن الضروري ان يقوم العراق بدراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي ومصادر القوة والضعف والايجابيات والسلبيات من الانضمام للمنظمة ومن كافة الجوانب الاقتصادية، القانونية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، وغيرها ضمن لجان رئيسية وفرعية من الوزارات المختصة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في ظل تسارع وتهاافت معظم دول العالم النامي والدول الاشد فقراً للانضمام الى منظمة التجارة العالمية دون دراسة او تحليل، لكي لا تكون النتيجة ان تزداد الدول الغنية غنى وتزداد الدول النامية تخلف وفق وتبعية، وقد بينت المؤشرات الكلية سابقة الذكر مدى ضعف القدرة على الانضمام.

المبحث الثالث

الدراسات السابقة وتوضيح رؤى الانضمام وفق الايجابيات والسلبيات ومصادر القوة والضعف

في الاقتصاد العراقي

3-1 الدراسات السابقة حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والاتجاه نحو العولمة .
تختلف الدراسات التي طرحها الباحثين في المجالات العلمية والندوات والمؤتمرات وفي الكتب بأختلاف الازمنة التي عاصروها وبأختلاف التوجهات السياسية للدولة العراقية حيث نرى التوجهات قبل عام 2003 كانت بالضد من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال العولمة كونه يؤدي الى رهن الاقتصاد العراقي للارادة الامريكية وتعرضها للفقر والبطالة وانهايار الضمان الاجتماعي وتساعد الجريمة والتفكك السياسي والاجتماعي وانتشار الامراض⁽¹⁾. في حين تغيرت الفكرة والتوجه تماماً بعد احتلال العراق عام 2003 حيث انظم العراق للمنظمة بصفة مراقب في عام 2004 وتم تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالموضوع منها :

¹ منظمة التجارة العالمية الموقع الالكتروني www.wto.org



3-1-1- بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة 2001 بعنوان (الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية)

حيث ناقش (24) بحثاً بمختلف العناوين الاقتصادية طرحها الباحثين الاجانب والعرب والعراقيين وقد تناولت القضايا العربية والعراقية وقد القا الضوء على دور العراق الرئيس في ظل توجهاته في تنشيط وتفعيل اتفاقيات الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية والسوق العربية المشتركة في خضم الاتجاهات الدولية لتشكيل كتلتا اقتصادية اقليمية ودولية وكخطوة رئيسة وعملية نحو تحقيق هدف الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة ، وتوضيح وجه نظر العراق ازاء منظمة التجارة العالمية ورفضه ان تكون مرجعية منطقة التجارة العربية الكبرى الى تلك المنظمة ذات التوجهات الاستعمارية ورفضه تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم مستفيدة من أسوء ما يمكن ان يترتب على احادية الاستقطاب الدولي من نتائج (1) .

1 - الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية للمدة من 22-23/ كانون الاول 2001 ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2002 ، ص 9,5

3-1-2- بحوث ومناقشات ندوة بغداد 2002، (العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي) حيث شارك في هذه الندوة (75) شخصية من الباحثين الاجانب والعرب والعراقيين وتناولت كل ما يتعلق بربط الاقتصاد العربي والعراقي خصوصاً بالعالم من خلال منظمة التجارة العالمية حيث تعمل القطبية الاحادية الامريكية الى تدويل الازمات ونقل اعبائها الى الطرف الاضعف في المجتمع الدولي وتلزم الدول النامية الى الخضوع لبرامج التكيف الهيكلي في الاقتصاد لزرع الاضطراب والفوضى الاجتماعية والغاء انظمة الرعاية الاجتماعية والصحية واستخدام الاساليب العسكرية وافتعال الازمات وتدويلها لخدمة القطاع الصناعي العسكري الامريكي لانتاج الاسلحة وتصديرها وبيعها لتحقيق الارباح الطائلة ، وتألفت هذه الندوة من(6) مجلدات احتوت جميع البحوث المطروحة وقائمة شاملة تضمنت اسماء المشاركين الاجانب والعرب والعراقيين والبيان الختامي للندوة للندوة الذي جاء فيه (ان جولة أوروغواي التي انبثقت عنها منظمة التجارة العالمية تشكل بحكم أهدافها وآلياتها أداة لخدمة الامبريالية الامريكية)⁽²⁾.

3-1-3 - دراسة جوزيف ستكلتز (العولمة ومساؤها) ترجمة فالح عبد القادر حلمي ومراجعة د. مظهر محمد صالح ، سنة 2003.

حيث أستندت الدراسة الى الرؤيا المباشرة للمؤلف من خلال عمله كرئيس مجلس مستشارين الاقتصاديين في عهد الرئيس بيل كلنتون عام 1993 وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي عام 1997 ، حيث يقول

¹ الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية للمدة من 22-23/ كانون الاول 2001 ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2002 ، ص 9,5

² العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد 14-16/ نيسان 2002 ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2002 ، ج 1 ، ص 5 ، 26 .



المؤلف (لقد ألقت هذا الكتاب لأنني بينما كنت في البنك الدولي ، رأيت مباشرة التأثير المدمر الذي يمكن ان تلحقه العولمة بالبلدان النامية ولاسيما بين الفقراء من تلك البلدان ، واعتقد ان العولمة أزالة الحواجز امام التجارة الحرة والتكامل الوثيق للاقتصادات الوطنية ، واعتقد ان اتفاقيات التجارة الدولية التي ادت دورا كبيرا في ازالة تلك الحواجز والسياسات التي فرضت على البلدان النامية في عملية العولمة بحاجة الى ان يعاد التفكير بها جذرياً)⁽¹⁾.

3-1-4- دراسة د. عاطف لافي مرزوق بعنوان (أشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي) سنة 2007.

تناول الكاتب موضوع التحول الاقتصادي من زاوية قياس قدرة الامكانية لاجراءات الاقتصاد عبر استقراءها لأهم الاشكاليات التي تعترض الطريق في ظل ما سيكون عليه المشهد الاقتصادي العراقي ومدى قبول نموذج التحول الى القطاع الخاص مع طبيعة الدولة العراقية ، ويشير الباحث الى ان خلال الحقب التي عاشها العراق خلال الحكم الملكي والجمهوري كان الاقتصاد ميسياً وخاضعاً في تحولاته الى التحولات التي في الشكل السياسي وفي طبيعة الحكومة والدولة بصفة خاصة⁽²⁾.

3-1-5- دراسة د. عبد الحسين محمد العنبي مستشار رئيس الوزراء العراقي بعنوان (الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق) سنة 2008

بين الكاتب في مؤلفه ان التغيير في العراق لم يكن وليد تفاعل عوامل داخلية فحسب بل كان للعوامل الخارجية اليد الطولى في احداث التغيير مدفوعة بتفاعل ومصالح شتى تلتقي حيناً وتختلف احياناً عن قناعات ومصالح الشعب العراقي ، حيث لم يكن قرار الاصلاح الاقتصادي وليد لرؤية عراقية خالصة بل جاء متأثراً بضغط خارجي من دول ومنظمات دولية ، وصار لزاماً على بلد منهار ان يمارس الاصلاح دفعة واحدة وفي وقت واحد على ثلاث مسارات سياسية واقتصادية وامنية وفي معركة الاصلاح الاقتصادي يتطلب معالجة الاقتصاد المخطط والمشوه هيكلياً والمنعزل عن العالم والانتقال به الى اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والاندماج مع العالم ومنظّماته الدولية⁽³⁾.

3-2- رؤى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفق الايجابيات والسلبيات الناتجة.

3-2-1 - ايجابيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

1. منحت منظمة التجارة العالمية عدد كبير من البلدان النامية بالتمتع بأفضليات تجارية متمثلة بتعريف كمركية صفرية او شديدة الانخفاض على ما تصدره للبلدان الاغنى مما تتيح فرصة

¹ سنكلتز ، جوزيف ، العولمة ومساؤها ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، مراجعة د. مظهر محمد صالح ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2003 ، ط 1 ، ص 9.

² د. مرزوق ، عاطف لافي ، اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2007 ، ص ص 11،14،16 .

³ د. العنبي ، عبد الحسين محمد ، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2008 ، ط 1 ، ص ص 2،9 ، 11 .



النفاذ الى اسواق الدول المتقدمة وبدون قيود ولو بشكل افتراضي ، وايقاف الدعم الحكومي الكامل المقدم للمزارعين المنتجين للسلع الزراعية الموجهة للتصدير في الدول المتقدمة، والتي بدورها ستحقق زيادة في الدخل الحقيقي على مستوى العالم ،

2. تؤكد الاتفاقية الاطارية المنبثقة من جولة مفاوضات الدوحة عام 2004 ان يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات فنية في مجال التجارة ومساعدات في مجال الادارة الحديثة المتعلقة بالكمارك وغيرها الى الدول النامية ومساعدتها بالنهوض ضمن برنامج وخطة استراتيجية بين المانحين والشركاء الدوليين من جانب والحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جانب آخر (1).

3. التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية، بصفة عامة و الأقل نمواً على وجه الخصوص،

4. ألزمت نتائج جولة أوروغواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي والفني إلى الدول النامية، لتمكينها من الإستجابة للمتطلبات الإدارية والفنية، بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الاتفاقية الجديدة،

5. إعطاء الفرصة للدول النامية و الأقل نمواً المزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، و ذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن أوزانهم التجارية و الإقتصادية بصورة عامة (2).

6. إمكانية حصول بعض الدول النامية استثناءات من شروط الانضمام بما يتفق مع الدين والاخلاق والعادات والقيم المجتمعية كما حصلت عليه المملكة العربية السعودية وغيرها.

3-2-2- سلبيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

بعد ان اطلعنا على ايجابيات او ما يطلق عليها عبارة مشجعات او مغريات قد تكون مؤقتة فقط لترغب الدول النامية للانضمام اليها هناك مجموعة من السلبيات تتعرض لها الدول النامية عند الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وهي تختلف بطبيعة الحال من دولة الى اخرى ونوجز بعضها،

1. تحقق مبدأ التبعية وتثبيته ومن المعلوم ان التبعية لاتحقق اي قدر من التنمية، بسبب القيود المتعددة التي توضع لكي تحفظ للدول المتقدمة السيطرة الاقتصادية والسياسية وغيرها ، وتسمح للسيطرة التي تمارسها ان تعيق احتمالات التصنيع وتحقيق التنمية في تلك البلدان وعليه فإن اي تنمية في الدول المتخلفة الراضخة للتبعية تكون مقيدة ومحكومة بأرادة الدول المتقدمة ومصالحها ومشروطة بأرضاء

¹ صندوق النقد الدولي ، سلسلة قضايا اقتصادية (37) ، اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي ، النسخة العربية ، 2006 ، ص ، ص 7 - 8 .

² منظمة التجارة العالمية الموقع الالكتروني www.wto.org



- تلك الارادة وعادة مايثمر النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تخلفاً للبلدان النامية وتستمر في دوامة الفقر والبطالة وانواع الفساد والامراض (1)،
2. ان تقليص دور الدولة وأيكال مهمة التنمية للقطاع الخاص انطلاقاً من معايير القطاع الخاص في الدول المتقدمة ، وما يتمتع به من كفاءة عالية وقدرة متطورة واداء فعال ورأس مال كبير واستثمار لعناصر القدرة على الاداء المتميز، لا تنطبق بالضرورة على القطاع الخاص في الدول النامية الذي يعاني من نقص في رأس المال والخبرة والمعدات والتكنولوجيا المتطورة فضلا عما ذكر في اعلاه من معايير القطاع الخاص في الدول المتقدمة ،
3. في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وعدم فعالية القطاع الخاص في الدول النامية وتقليص دور الدولة وبشكل غير مخطط له يحتمل ان تتكون علاقة وربط بين رجال الاعمال في القطاع الخاص بشبكة مصالح الشركات الدولية النشاط ، بحيث يرعون مصالح تلك الشركات ويمثلون قوة ضاغطة للاستجابة لمصالحها ولولياتها مراعين في كل الاحيان المردود الفردي والمصلحة الشخصية وهكذا يمكن ان يزداد اختراق تلك الشركات للدول النامية التي ربما اعاقها في كثير من الاحيان توجه الدولة في ظل هيمنتها على الاقتصاد(2)،
4. ان الاندماج في الاقتصاد العالمي يعني بالضرورة تخلياً عن الآمال في التحكم بصياغة وتكييف الاقتصاد القومي من خلال توظيف اختصاص السيادة بالاساليب الادارية والسياسية والقانونية بل الاعتراف بخضوع الاقتصاد القومي لعمليات عالمية لا تتوطن ميكانيكياتها وقواعدها الدافعة داخل الوطن وانما في خارجه وينطوي ذلك بالضرورة على خضوع كثير من العمليات والموارد الاقتصادية في البلاد لسيطرة الاقوياء الفاعلين في ساحة الاقتصاد العالمي الممثلة بالشركات العابرة للحدود،
5. ان مجرد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وازالة الحواجز امام السلع ورأس المال والتقانة لا يحقق سوى ضم البلاد ككتلة واحدة خاملة او مجرد سوق الى المشروع العالمي دون ان يحسن بالضرورة المصلحة الاقتصادية الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية ،
6. ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يؤدي الى ظهور الحركات الدينية والاثنية وتساعد على التوسع داخل الدولة، وهو كرد فعل جراء التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات التي جعلت عملية انتقال القيم من مجتمع الى اخر بسهولة وسرعة فتظهر هذه الحركات اما من باب حماية معتقداتها من الانحرافات والثقافات الجديدة او تستغل الفرصة لنشر ثقافتها ومعتقداتها وتنميتها من خلال الانفتاح في الاتصالات وثورة المعلومات والتكنولوجيا وبالتالي من المؤكد ان تتولد صراعات سببها الاختلاف في الدين والمعتقد او العادات و التقاليد والاراء السياسية وغيرها تؤدي الى اقتتال بين افراد المجتمع

1 د . زكريا ، فؤاد ، العرب والنموذج الأمريكي، مكتبة مصر، القاهرة ، 1991 ، ص 74 .

2 د . عبد الرحمن ، أسامة ، مصدر سابق ص ، ص 45-46.



- وبالتالي خلل في السلم المجتمعي والامن العام للدولة مما يعيق فرص تحقيق التنمية الاقتصادية في تلك الدول وعدم جذب الاستثمارات سواء المحلية او الاجنبية⁽¹⁾،
7. ان تقليص الانفاق الحكومي وتصفية القطاع العام سواء كانت الدولة راضية ام ساخطة على هذه الوصفة العالمية سيؤدي الى الارتفاع العام الاسعار وحصول انخفاض في الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة وخصوصاً الفقراء وانتشار البطالة وتزامنها مع معدلات تضخم عالية وظهور مشكلة التضخم الركودي⁽²⁾.
8. في ظل انتشار وسائل الاتصال والابث الفضائي المتواصل في زرع القيم والثقافة الغربية، تؤدي الى ظهور شريحة جديدة في المجتمع تنغمس في الجانب المادي الترفي بحيث تبدو مقلدة ومجارية للنمط الاستهلاكي الغربي فظلا عن تطبيق عاداته وثقافته داخل المجتمع المحلي بينما شريحة كبيرة من المجتمع تدور في حلقات الفقر والعوز والحرمان وهو ايضا نتيجة العولمة مما قد يساعد على خلق بؤر توتر او عنف داخلي وظهور فوارق مجتمعية وبالتالي فأن قضية التنمية الاقتصادية اما ان تتعثر او تسير في مسار مغلوط والانزلاق من مأزق الى مأزق يزداد فيه تبيد الموارد والطاقات المتوفرة في تلك الدول ،
9. بما ان امريكا هي الطرف المؤثر والمسيطر في المنظمات الدولية نجد ان الاتفاقات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية لن تكون ملزمة وواجبة التنفيذ بشكل تلقائي في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث انها تنفذ التزاماتها الدولية فقط من خلال قانون التجارة الامريكي ومن خلال ذلك نجد ان امريكا تطبق شروط منظمة التجارة العالمية على الدول النامية والمتخلفة ولا تطبق الشروط عليها ولا تلتزم بها⁽³⁾.
10. ستتحمل الدول النامية زيادة الانفاق على استيراد التقنيات الحديثة بسبب الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية⁽⁴⁾.
- وهناك الكثير من السلبيات التي تعاني منها الدول النامية والتي تكون سبب منطقي لاستمرارية تخلفها وزيادة فقر شعبها والاعتماد الكلي في المستقبل على مساعدات ومنح الدول المتقدمة لتكون تابع مطيع لها وتنفذ جميع شروطها مستقبلاً .

3-3- مصادر القوة والضعف في الاقتصاد العراقي

3 - 3 - 1 - مصادر القوة في الاقتصاد العراقي .

يمتلك العراق مصادر قوة متمثلة بالموارد الاقتصادية الوفيرة بل يعتبر من الدول الغنية بتلك الموارد ومنها النفط والغاز حيث يمتلك العراق اكثر من (143) مليار برميل كما مثبت فعلياً ويعتبر الثالث عالمياً بعد السعودية وأيران ومن الممكن ان يكون الاحتياطي (200) مليار برميل في حال تم التنقيب بأراضي اخرى

¹ د . عبد الرحمن ، أسامة ، مصدر سابق ص 53 و ص 67 .

² د . العنكي ، عبد الحسين محمد ، مصدر سابق ، ص 20 .

³ د . عبد الرحمن ، أسامة ، مصدر سابق ص 53 .

⁴ د . عبد الرحمن ، أسامة ، المصدر السابق ص 67.



وتحسنت وسائل التنقيب ، كما يمتلك العراق ثروة غازية هائلة صنف العراق على اساسها الثاني عشر عالمياً حيث يمتلك اكثر من 112 ترليون قدم مكعب قياسي ، علماً ان هناك مساحات شاسعة في العراق لم يتم التنقيب فيها بعد ومن المحتمل حينها ان يحتل العراق المركز الخامس على مستوى العالم من حيث احتياطياته من الغاز الطبيعي التقليدي حيث سيبلغ حينها 280 ترليون قدم مكعب قياسي حسب التقديرات⁽¹⁾، فضلا عن كميات المعادن الهائلة التي يمتلكها العراق والمثبتة فعلياً وقابلة للزيادة ولم تستغل لليوم ، منها الكبريت الحر (600) مليون طن في حين الاستخراج منه لم يتجاوز (1) مليون سنوياً فقط ، الفوسفات (10000) مليون طن ولم يتجاوز الانتاج منه في احسن الظروف (2) مليون طن سنوياً ، فضلا عن المعادن والثروات الاخرى التي لم تستغل منها كبريتات الصوديوم (22) مليون طن كبريتات الصوديوم (8000) مليون طن ، الحديد (60) مليون طن وغيرها⁽²⁾ . وهذه الموارد وحدها يمكن ان تجعل العراق وشعبه من اغنى بلدان العالم ، اما الموارد المائية فتتوفر في جميع مناطق العراق وبكميات كافية ونوعية جيدة حيث تقدر كميات المياه السطحية اكثر من (49) كم³ / سنة والمياه الجوفية المثبتة اكثر من (6) كم³ / سنة وهي مياه متجددة وخزين قابل للاستثمار فيه ، اما الاراضي الصالحة للزراعة فتبلغ (48) مليون دونم في حيت المستغل منها في احسن الاحوال بلغ (23) مليون دونم اي بنسبة (47 %) منها فقط ، كما يمتلك العراق موارد بشرية وقوة عاملة تقدر بحدود (7) ملايين شخص فضلا عن سوق محلية كبيرة وطلب متنوع، ان ماذكر يعتبر نقاط قوة اقتصادية تمكن العراق من الدخول للساحة الدولية ومن قاعدة قوية وصلدة لو تم استغلالها بكفاءة وفاعلية⁽³⁾.

3 - 3 - 2 - مصادر الضعف في الاقتصاد العراقي .

تناولنا في الفقرة السابقة جزء مهم من مصادر القوة التي يمتلكها العراق واوضحنا انه باستغلالها بالشكل الامثل يتغير حال العراق وشعبه الى الافضل ، ان مشكلة العراق ليست مشكلة موارد بل هي مشكلة ادارة الموارد وكيفية استغلالها بأفضل الطرق، حيث تعاني الادارة العراقية من ضعف في عناصر الادارة الاساسية المتمثلة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وبأحسن الاحوال لو تم وضع خطة استراتيجية لتحقيق هدف معين ودعت بقانون لم تجد لها أثر لاحقاً ولم تطبق على ارض الواقع في الغالب، فنجدها مشكلة مركبة يتحملها المخططون للاستراتيجية الوطنية والمنضمون والمراقبون سواء على مستوى برلماني او وزاري او تنفيذي ، فضلاً عن ضعف اداء القضاء والادعاء العام امام الكم الهائل من الجرائم المختلفة وتأخر حسمها ، فلن تفيدينا القوانين التي يشرعها مجلس النواب ان لم يتم تطبيقها والالتزام بها ومحاسبة من خالفها ومساءلته امام مجلس النواب ، واتخاذ الاجراءات العقابية الرادعة بحقة جراء مخالفاته للقوانين

¹ الامانة العامة لمجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة للمدة من 2013 لغاية 2030 ، بغداد ، 2013 ، ص ص 7 ، 13 .

² 1- وزارة الصناعة والمعادن ، هيئة المسح الجيولوجي العراقية ، واقع الثروة المعدنية في العراق وآفاق تطويرها ، على الموقع <http://www.industry.gov.iq/index.php>

³ الامير ، فؤاد قاسم ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه العالمية، بغداد، دار الغد ، 2010، ص 103



العراقية ، ووقوفه امام قضاء عادل ونزيه يمثل الشعب ويأخذ حقه من الفاسدين الذين ابتلى العراق بهم . ونعتبر ان ما تقدم يمثل ابرز نقاط الضعف التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي ولها آثار سلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع ، منها تزايد التفاوت بين فئات المجتمع وزيادة الفقر بشكل عام وتقشي البطالة حتى بين الخريجين واصحاب الشهادات وانتشار الفساد الاداري والمالي و خلل بالميزان التجاري وتدهور العملة والكثير من التبعات الاخرى⁽¹⁾. التي يتوجب القضاء عليها بشكل جذري وتبني خطة شاملة لاصلاح الاداء الحكومي بمفاصله المختلفة من أجل الارتقاء بمستوى الاداء والتصدي للفساد بكل اشكاله وفق برنامج زمني محدد تتبناه الحكومة⁽²⁾.

الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات ،

نستنتج من خلال ماتقدم بالبحث مجموعة نقاط رئيسية ومهمة وهي :

1. توجه الحكومة بشكل عام بعد 2003 نحو الانفتاح وبقوة للعالم والمنظمات الدولية .
2. وجدنا من خلال البحث ان هناك مجموعة من الايجابيات التي يمكن الاستفادة منها عند الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، خصوصاً في حال استثمار الوقت بصفة مراقب حالياً.
3. تبين من خلال البحث ان التأثير السلبي للانضمام أكثر من التأثير الايجابي له وبالتالي تكون الكلفة أكبر من المنفعة، وان الدخول ككتلة اقتصادية هامة ستدمر الاقتصاد العراقي ،
4. ان تقليص الانفاق الحكومي وتصفية القطاع العام سواء كانت الدولة راضية ام ساخطة على هذه الوصفة العالمية سيؤدي الى الارتفاع العام الاسعار وحصول انخفاض في الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري ينعكس سلباً على الخدمات المقدمة وخصوصاً الفقراء وانتشار البطالة وتزامنها مع معدلات تضخم عالية وظهور مشكلة التضخم الركودي.
5. بينت المؤشرات الاقتصادية ان نسبة البطالة تتجاوز (11%) و نسبة نمو السكان (3%) .
6. امتلاك العراق الموارد الاقتصادية المتنوعة وبكميات وفيرة من نفط (143) مليار برميل وغاز طبيعي حر (112) ترليون قدم 3 ، ومعادن وموارد مائية اكثر من (55) كم³/ سنة ، وارضى زراعية (48) مليون دونم وايدي عاملة تتجاوز (7) مليون عامل ،
7. اتضح من خلال البحث ان العراق يواجه حالة من التضخم تبلغ نسبتها ما يقارب (2%) وهي تتفاوت بين سنة واخرى وبحاجة الى مراقبة مستمرة واجراءات معالجة سريعة.
8. بلغت نسبة نمو الدخل القومي اكثر من (6%) وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي اكثر من (3%) ، أما نسبة نمو الناتج المحلي الاجمال تتجاوزت (6%) في حين بلغت

¹ د . العنزي سعد علي ، عناصر القوة في القيادة ، بغداد ، دار عمان للنشر ، 2015، ط1 ، ص456

² الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ، برنامج حكومة جمهورية العراق للاعوام 2014-2018 ، المحور الثالث الاصلاح الحكومي ، بغداد ، 2014 ، ص 7 .

نسبة نمو متوسط نصيب الفرد مايقارب(4%) عن العام الذي سبقه 2012 ، الا ان هذه النسب العالية تعتمد على انتاج وبيع النفط الخام بنسبة تتجاوز (90%)،
9. اتضح من البحث ان الميزان التجاري العراقي للصادرات السلعية غير النفطية سالب وبشكل مستمر وبنسبة (0,4) اما بأضافة الصادرات النفطية فيتحول الى موجب وبنسبة (268%) ، وهي تعكس مدى فشل القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الدخل القومي،

2- التوصيات،

من خلال الاستنتاجات التي توصلنا لها في البحث نقترح بعض التوصيات التي يجب بنظرنا ان تأخذ حيزاً من الاهتمام في السياسة الاقتصادية في العراق ،

1. لا يمكن الاستفادة من أيجابيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حالياً ولا تنفع العراق في الوقت الحاضر لعدم كفاءة الاقتصاد العراقي وعدم استعداده الدخول للمنافسة العالمية ،
2. يجب تفعيل كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية العراقية وعدم الاعتماد على النفط مصدراً وحيداً في تكوين الدخل والنتاج القومي ، لتكون خيارات العراق مفتوحة في تحقيق افضل علاقات تجارية مع دول العالم وعدم الدخول ككتلة اقتصادية هامة في السوق العالمي ،
3. يجب وضع دراسة علمية عن كيفية تقليل النفقات الحكومية وأدارة مشاريع القطاع العام بعقلية القطاع الخاص ، دون المساس بحياة وقوت المواطنين العاملين فليس على حسابهم يتم الانضمام، لتجنب المشاكل وآثارها الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث جراء ذلك ،
4. يجب على العراق ان يستغل الموارد البشرية الاستغلال الامثل وبما يحفظ الكرامة وتأمين العيش الكريم من خلال التدريب التقني والفني الذي تقوم به المراكز التدريبية التابعة للوزارت او من خلال مراكز القطاع الخاص ، وتأهيلهم بالاعمال الفنية اللازمة لرفد القطاع الخاص بهم وتشريع وتفعيل القوانين الخاص بحماية وتأمين العاملين وحقوقهم النقابية ،
5. ضرورة تشكيل لجان وزارية رئيسية واخرى فرعية لتقييم وضع العراق اقتصادياً ومعرفة مدى تمكنه من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، جنباً الى جنب مع لجان أخرى رديفة تحاول الحصول على افضل المميزات من دول العالم الداخلة في المنظمة خصوصاً وان العراق بصفة مراقب حالياً ويمكنه الاستفادة من هذا الوضع ،
6. أهمية ان تكون هناك ثقافة عامة وشاملة لدى ابناء الشعب العراق على معرفة تفاصيل الانضمام للمنظمة وما هي المكاسب الايجابية التي تتحقق ، والتأثير السلبي الذي يرافق ذلك ، ودراسته دراسة موضوعية بمشاركة الجميع للتهيؤ لذلك وتقوم به منظمات المجتمع المدني والوزارت المعنية بذلك،



المصادر

1 - الكتب والمجلات والتقارير الرسمية حسب ترتيبها بالبحث ،

1. د. ناصر ، ابراهيم ، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية ، بحث منشور ضمن تقارير اللجنة الوزارية السعودية المفاوضة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، الرياض، 2005 .
2. د. عبد الرحمن ، أسامة ، تنمية التخلف وأدارة التنمية - ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 ، ط2 .
3. د. الوادي ، محمود حسين ود. العيساوي، كاظم جاسم ، الاقتصاد الكلي - تحليل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة ، عمان 2007 ، ط1 .
4. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، العراق بعيوننا ، 2015 .
5. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، العراق أرقام ومؤشرات 2014 .
6. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الاولية السنوية للنتائج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة 2013 ، صدر عام 2015 .
7. الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية 22-23/كانون الاول 2001، بغداد ، بيت الحكمة 2002.
8. العولمة وآثارها على الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ،14-16/ نيسان 2002 ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2002 ، ج 1 .
9. سنكلتز ، جوزيف ، العولمة ومساؤها ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، مراجعة د. مظهر محمد صالح ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2003 .
10. د. مرزوق ، عاطف لافي ، أشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2007 ، ط1 .
11. د. العنبيكي ، عبد الحسين محمد ، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2008 ، ط 1 .
12. صندوق النقد الدولي ، سلسلة قضايا اقتصادية (37) ، اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي ، النسخة العربية ، 2006 .
13. د. زكريا، فؤاد ، العرب والنموذج الامريكي، القاهرة ، مكتبة مصر ، 1991 ،
14. الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ، هيئة المستشارين ، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة للمدة من 2013 لغاية 2030 ، بغداد ، 2013 .
15. الامير ، فؤاد قاسم ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه العالمية ، بغداد ، دار الغد، 2010 .
16. د. العنزي ، سعد علي ، عناصر القوة في القيادة ، بغداد ، دار عمان للنشر ، 2015 .



17. الامانة العامة لمجلس الوزراء ، برنامج حكومة جمهورية العراق للاعوام 2014-2018 ،
المحور الثالث ، الاصلاح الحكومي ، بغداد ، 2014 .

2 - مواقع الانترنت ،

18. صندوق النقد الدولي الموقع الالكتروني

www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp/0330.pdf،

19. منظمة التجارة العالمية الموقع الالكتروني www.wto.org ،

20. وزارة الصناعة والمعادن ، هيئة المسح الجيولوجي ، واقع الثروة المعدنية في العراق وأفاق

تطويرها ، دراسة منشورة على الموقع <http://www.industry.gov.iq/index.php> .